A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/477
29 September 1992
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مذكرة من الأمين العام

استجابة للطلب الوارد في الفقرة (ج) من مقرر الجمعية العامة ٤٦/٤٦١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، يتشرف الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق) بشأن نتيجة تبادل الآراء غير الرسمي لوجهات النظر أثناء دورة المجلس العادية لعام ١٩٩٢ بشأن تقرير فريق خبراء الكومنولث المعني بأثر التغير الاقتصادي والسياسي العالمي على عملية التنمية (انظر A/C.2/46/12 ، المرفق ، و Add.1) .

041092 021092 021092 92-46744

المرفق

نتيجة التبادل غير الرسمي لوجهات النظر الذي جرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقرير فريق خبراء الكومنولث المعني بأثر التغير الاقتصادي والسياسي العالمي على عملية التنمية

تقرير رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - جرت مناقشة غير رسمية بشأن تقرير فريق خبراء الكومنولث أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وجرى تعميم وثيقة تحتوي على الموجز التنفيذي لتقرير فريق خبراء الكومنولث المعنون "التغير إلى الأفضل : التغير العالمي والتنمية الاقتصادية" على الوفود (A/C.2/46/12 ، المرفق ، و Add.1) . وأدلى رئيس المجلس ببيان استهلالي . وبدأ تبادل الآراء بمناقشة لفريق الخبراء . وعلق على التقرير الأعضاء التاليين بفريق الخبراء : السيد أرثر براون ، محافظ مصرف جامايكا ، ورئيس فريق خبراء الكومنولث ، والسيد غوران أهلين ، مساعد الأمين العام السابق للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، والسيدة أليس أمسدن ، استاذة الاقتصاد ، بمدرسة البحوث الاجتماعية ، والسيد شفيق الاسلام ، الزميل الأقدم في الاقتصاد والتمويل الدوليين ، بمجلس العلاقات الخارجية .

٢ - وافتتح رئيس فريق الخبراء مناقشات أعضاء الفريق . وتناول التقرير العناصر الرئيسية التالية للتغيرات التي حدثت في الثمانينات :

(أ) زيادة عبء البلدان النامية من الديون ؛

(ب) حدوث انخفاض في التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية ؛

(ج) حدوث انخفاض في المدخرات العالمية وزيادة التنافس على الأموال المتاحة ؛

(د) انتهاء التوترات بين الشرق والغرب واتساع المجال لتخفيض النفقات العسكرية ؛

(هـ) الانتكاسات الحاصلة في النهوض بالتعليم والصحة والتغذية ؛

(و) تقوية الترابط ؛

(ز) نمو التكامل الاقليمي ؛

(ح) زيادة علو شأن المجموعات الصغيرة للبلدان الرئيسية (مثل مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى) في الإدارة الاقتصادية الدولية ؛

(ط) التغيرات في توجيه السياسات المحلية نحو قوى السوق والآثار التي ترتبت عليها بالنسبة للتعاون الانمائي ؛

(ي) التحول الديمقراطي وانخفاض سيطرة الدولة ؛

(ك) تزايد التدهور البيئي والوعي بالحاجة إلى وقفه ؛

(ل) الحاجة المتزايدة إلى سياسات سكانية ؛

(م) نمو الاتجار بالمخدرات ؛

(ن) التشديد المتزايد على الحاجة إلى مزيد من المساواة بين الجنسين ؛

(س) تفتت البلدان وزيادة العنف العرقي والقبائلي .

٣ - وقد شكل أخذ جميع هذه التطورات في الاعتبار ، في الوقت الذي كان فيه من الضروري أيضا استعادة النمو والتنمية في العديد من البلدان النامية ، تحديا رئيسيا . وكانت هناك حاجة إلى نهج جديد للتعاون الدولي إذا ما أريد انتهاز الفرص التي أتاحها التغير بصورة مفيدة للتعجيل بالتنمية والقضاء على الفقر .

٤ - وأشار أحد أعضاء فريق الخبراء إلى تقرير فريق خبراء الكومنولث باعتباره حدثا يمثل نقطة تحول . وهو يمثل بحثا قويا عن رؤية وتفسير للتغيرات الهائلة في السنوات الأخيرة . ويرى عضو فريق الخبراء ، أن التصنيع قد تحقق أساسا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن طريق ابتكار منتجات وعمليات جديدة . وعلى العكس ، كان التعليم خلال القرن العشرين أساس التصنيع في أماكن مثل البرازيل ، وتركيا ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، واليابان . وعندما كان هناك نقص في رأس المال والتكنولوجيا ، كانت الأجور المنخفضة أحد الأصول الهامة إذا كان يتعين على البلدان التي تأخر تصنيعها أن تكون ذات قدرة على المنافسة في الصناعة . بيد أن التجربة في شرق آسيا قد أوضحت أن الأجور المنخفضة (وعمليات خفض قيمة العملة) ، كانت غير كافية لخلق ميزة تنافسية على التكنولوجيا الأعلى لليابان ، على سبيل المثال . وأصبح التدخل الحكومي ، على ذلك ، أحد المقومات اللازمة للتصنيع المتأخر . وقدمت الحكومات في بلدان شرق آسيا اعانات مالية وحماية للصناعات وفقا لمعايير "المعاملة بالمثل" ، لأن الاعانات المالية كانت تتوقف على الانتاجية وأداء قطاع التصدير . وأدى هذا المبدأ إلى التمييز بين البلدان ذات النمو الراسخ والتصنيع السريع والبلدان ذات النمو الأبطأ حيث قدمت الاعانات المالية باعتبارها "منحا مجانية" وأبقت على المؤسسات في حالة تبعية .

٥ - وأكد عضو فريق الخبراء أن برامج التكيف والاستقرار قد أصبحت احدى المعالم في العالم النامي . وينبغي على الأمم المتحدة أن تسهم في وضع معايير شروط المعونة بغية زيادة المسؤولية عن المعونة . ولا ينبغي أن تقيّم الشروط المتعلقة بالسياسة العامة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية من قبل تلك المؤسسات وحدها . وينبغي أن تكون هناك إمكانية للأصوات المعارضة ضد احتكار الآراء ؛ وعلى سبيل المثال ، ينبغي للأمم المتحدة أن تجري تقييما مستقلا للسياسات الإنمائية المنفذة .

٦ - وأشار عضو آخر بفريق الخبراء إلى أن تقرير فريق خبراء الكمنولث كان شاملا إلى حد كبير ، وموسوعيا تقريبا ، ويصف عدد كبير من التغيرات الهامة ، حتى أنه قدم في نهايته مقترحات تعتبر تقليدية بعض الشيء . وعلى سبيل المثال ، أشار عضو فريق الخبراء إعادة تأكيد النداء من أجل المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية ، والتي فشلت في أن يكون لها أثر أكبر في العقود الأخيرة . وأشار عضو فريق الخبراء إلى أن منطق المعونة كان يتعارض مع منطق الاستقلال . وبعد ٣٠ سنة ، تغيرت مواقف البلدان المانحة ، وأصبحت أكثر تعقيدا ، وأكثر ميلا نحو الثنائية . وعلاوة على ذلك ، تشهد البلدان الصناعية مصاعب في الوقت الحالي . ولم تكن تلك المعونة هي التي ليست هناك حاجة إليها ؛ غير أنه بدون تجديد النمو في البلدان المتقدمة النمو ، فإن الارادة السياسية العامة ومناخ الرأي العام لن يكونا محبذين للمعونة الخارجية . ووفقا لأعضاء فريق الخبراء ، فإنه من العبث القول أنه يمكن تحقيق هدف بلوغ المعونة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع افتراض توفر

الإرادة السياسية . وتفسر مجموعة من العوامل السياسية الخاصة تلك الحالات (مثل السويد) التي تحقق فيها الهدف .

٧ - وأعرب عضو آخر بفريق الخبراء عن دهشته للاهتمام الضئيل الذي تم إيلائه في التقرير للسياسات على المستوى المحلي في البلدان النامية . وكانت معظم التوصيات موجهة للشمال أو المجتمع الدولي ، بالرغم من أن المسؤولية النهائية عن المواطنين في بلد ما تقع على البلد نفسه أو على النخبة الحاكمة . وهناك حالات كانت فيها بلدان نامية أسوأ عدو لنفسها . ويتعين على البلدان النامية أن تكسب المزيد من السياسات المحلية المحسنة . ويمكن للإعتماد على الذات فقط أن يكون نتيجة للجهود المحلية والسياسات السليمة . وأعرب عضو فريق الخبراء عن قلقه إزاء الاعتماد على المعونة . فلم تؤدي عقود عديدة من المعونة إلى النجاح في بعض البلدان ، ومن جهة أخرى ، لم تجد حالات النجاح تفسيرها في المعونة .

٨ - وأدلى جمهور المستمعين بتعليقات . فأشار رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى أن الاعتماد على المعونة لم تكن حالة سعت إليها البلدان النامية عمدا . وفي المحصلة النهائية ، تعتبر البيئة الاقتصادية الدولية إلى حد كبير نتيجة لسياسات البلدان المتقدمة النمو . وأشار مدير شعبة السياسات الانمائية وتحليلها ، بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلى أن التركيز على السياسة المحلية وحدها لا ينبغي أن يذهب إلى حد إهمال أهمية التجارة في التنمية الناجحة وكذلك الحاجة إلى تحرير وتوسيع التجارة في جميع أنحاء العالم .